الأمم المتحدة

A/59/736/Add.3

الجمعية العامة

Distr.: General
11 April 2005
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والخمسون

البندان ١٢٣ و ١٣٥ (ب) من جدول الأعمال

الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط: قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

تقرير الأداء المالي عن الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/ يونيه ٢٠٠٤ والميزانية المقترحة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان عن الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

الاعتمادات للفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٤	٩٠ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار
النفقات للفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٤	٨٩ ٨٩٦ ٠٠٠ دولار
الاعتمادات للفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥	٩٢ ٩٦٠ ٣٠٠ دولار
المقترح المقدم من الأمين العام للفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦	٩٤ ٢٧٧ ٧٠٠ دولار
التوصية المقدمة من اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية للفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦	٩٤ ٢٧٧ ٧٠٠ دولار

220405 220405 05-30211 (A)
0530211

أولا – مقدمة

١ – توصي اللجنة الاستشارية بقبول مقترح الأمين العام المتعلق بقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ . غير أن اللجنة تقدم في هذا التقرير عدة ملاحظات وتوصيات بشأن إدارة القوة وتنظيمها وفرص تحقيق المزيد من الوفورات.

٢ – ويتضمن تقرير اللجنة الاستشارية العام عن عمليات حفظ السلام (A/59/736) آراءها وتوصياتها بشأن مسائل شاملة لعدة قطاعات. وعليه، فإن اللجنة تعالج في هذا التقرير مسألة الموارد وغيرها من الأمور التي تتصل بالتحديد بهذه القوة.

٣ – وترد في نهاية التقرير قائمة بالوثائق التي استخدمتها اللجنة الاستشارية للنظر في تمويل القوة.

ثانيا – تقرير الأداء المالي عن الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/ يونيه ٢٠٠٤

٤ – بناء على توصية اللجنة الاستشارية، قررت الجمعية العامة، بقرارها ٣٢٥/٥٧ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، أن تعتمد للحساب الخاص لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان مبلغا إجمالية ٩٠ مليون دولار (صافيه ٩٠٠ ٢٠٠ ٨٦) للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وقسم المبلغ بكامله على الدول الأعضاء.

٥ – وبلغت النفقات في هذه الفترة ما إجماليه ٠٠٠ ٨٩٦ ٨٩ دولار (صافيه ٧٠٠ ٥٥٥ ٨٥ دولار)، وهذا المبلغ هو دون الاعتماد المخصص البالغ ٩٠ مليون دولار بما قدره ٠٠٠ ١٠٤ دولار، أي ما نسبته ٠,١ في المائة.

٦ – والرصيد الذي لم تستخدمه القوة البالغ ٠٠٠ ١٠٤ دولار هو كناية عن مجموعة الوفورات والاحتياجات الإضافية الواردة في إطار بنود مختلفة. فأولا، تعود الوفورات إلى انخفاض الاحتياجات من أعمال الإصلاح والصيانة وتحسن إدارة عقود التموين وتعاقد القوة المؤقتة وقوة الأمم المتحدة لفض الاشتباك مع جهة مشتركة لتوفير التموين ووجود معدل شغور في الوظائف الوطنية يبلغ ٣ في المائة بدلا من المعدل الذي تقرر أصلا البالغ صفرا في المائة. وثانيا، يعود تجاوز احتياجات القوة لما ورد في الميزانية في إطار الاحتياجات من تكاليف القوات بالمعدلات القياسية إلى دفع مبالغ إضافية للبلدان المساهمة بقوات بعد توضيحها لمبالغ مالية معينة مختلف عليها ولها علاقة بعدد القوات. كما حدثت عمليات تجاوز للميزانية في إطار مرتبات الموظفين الدوليين، إذ تضمنت تكاليف نتجت عن وجود

موظفين إداريين في القوة، وموظفين انتدبوا في الخارج لأداء مهام مؤقتة (١٠٦ موظفين دوليين و٤١ موظفا وطنيا). ونجم فائض الاحتياجات من الاتصالات التجارية بمعظمه عن تزويد مركبات القوة بنظام آلي يشمل أجهزة أمنية لمراقبة استخدامها.

٧ - إن تعليقات اللجنة الاستشارية على المعلومات الواردة في تقرير الأداء المتعلقة ببنود الإنفاق، كل على حدة، ترد للاطلاع عليها في مناقشة الميزانية المقترحة للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ ، التي يرد نصها في الفقرات أدناه.

ثالثا - معلومات عن الأداء في الفترة الراهنة

٨ - كان من الضروري بسبب قيود مختلفة، بدلا من إدراج بيانات إحصائية موحدة عن الأداء في الفترة الراهنة في كل تقرير من تقارير حفظ السلام، إيراد هذا النوع من المعلومات في جداول موحدة مرفقة بالتقرير العام للجنة الاستشارية عن عمليات حفظ السلام (A/59/736). وتشمل المعلومات المقدمة ما يلي: (أ) النفقات للفترة الراهنة؛ (ب) عدد الوظائف المشغولة حاليا؛ (ج) حالة تسديد تكاليف القوات/الشرطة المشكلة، والمعدات المملوكة للوحدات والوفاة والعجز؛ (د) وضع السيولة في البعثات؛ (هـ) حالة المساهمات.

رابعا - الميزانية المقترحة للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦

٩ - توصي اللجنة الاستشارية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بمواصلة بذل جهودها لاستخدام أساليب الميزنة على أساس النتائج في بيانات ميزانيتها وتشير إلى التحسينات الملحوظة التي أجريت. غير أن اللجنة تلاحظ أن مؤشرات الأداء القابلة للقياس لم تقيم كلها كميا. وتعيد اللجنة تأكيد المسألة التي طلبتها في تقريرها السابق المتعلق بالقوة (A/58/759/Add.6، الفقرة ١٢)، ألا وهي أنه ينبغي تقييم مؤشرات الإنجاز القابلة للقياس تقييما كميا، وذلك لإتاحة تحليل موضوعي للتقدم المحرز في البندين ١-١ و١-٢ الواردين في إطار الإنجازات المتوقعة (A/59/626). وتشير اللجنة إلى أن المؤشرات توفر بانتظام في التقارير التي يرفعها الأمين العام إلى مجلس الأمن. ويمكن إدراج هذه المعلومات بسهولة في صيغة الميزنة على أساس النتائج.

١ - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة المدنية

الفئة	العدد المعتمد للفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥	العدد المقترح للفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦
الوحدات العسكرية	٢ ٠٠٠	٢ ٠٠٠

١٠ - بلغت تقديرات تكاليف الوحدات العسكرية للفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ما مجموعه ١٠٠ ١٤٣ ٣٩ دولار، وهي تقل عن تكاليف الفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥ بما مقداره ٩٠٠ ٤٩٣ ١ دولار (٣,٧ في المائة). وينجم هذا الانخفاض بقسطه الأوفر البالغ ١٠٠ ١١٨ ١ دولار عن انخفاض تقديرات تكاليف تزويد الأفراد العسكريين بالحصص الغذائية. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن تقرير الأداء للفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٤ يشير إلى تحقيق وفورات في إطار البند المتعلق بالتموين قدرها ٠٠٠ ٩٥٥ دولار، أي ما نسبته ٢١,٤ في المائة. وقد أبلغت الأمانة العامة اللجنة أن التقلبات في نفقات التموين والتحسينات التي أدخلت على إدارة شؤون التموين على امتداد فترات الميزانية الأخيرة نتجت مما يلي: (أ) تغيير الموردين، مما أفضى بصفة مؤقتة إلى تدني جودة الخدمات؛ (ب) التعاون الإقليمي الذي أدى إلى تعاقد القوة المؤقتة وقوة الأمم المتحدة لفض الاشتباك مع جهة مشتركة لتوفير التموين. وأشارت الأمانة العامة إلى أن تقلبات قيمة العملة مستقبلا يجوز أن تؤدي إلى تجاوز حدود الميزانية و/أو حدوث زيادة في التكاليف في تقارير الأداء والميزانيات القادمة. إن شراء المتعاقد الحالي لتوفير التموين معظم الإمدادات من أوروبا وتقلب سوق العملات الذي حصل مؤخرا يجوز أن يؤثرا سلبا في الفواتير التي تدفع بدولار الولايات المتحدة. **توصي اللجنة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والمقر بالعمل معا لتحسين عملية ضبط الموجودات من المؤن وتوزيعها وتعزيز التعاون الإقليمي لتعاقد القوة المؤقتة وقوة الأمم المتحدة لفض الاشتباك مع جهة مشتركة لتوفير التموين. وتوصي اللجنة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بأن تقوم، عبر التعاون الوثيق مع المقر، بمواصلة رصد تكلفة ومدى جودة المؤن التي يوفرها المورد الحالي.**

١١ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية تجاوز التكاليف الواردة في إطار تسديد تكاليف القوات بالمعدلات القياسية بما قدره ٩٠٠ ٠٠٤ ٢ دولار، أي ما نسبته ٦,٨ في المائة. وعلى النحو المشار إليه أعلاه، أوضحت الأمانة العامة أنه نشأت احتياجات إضافية خاصة بمطالبات تسديد تكاليف القوات المتعلقة بفترات سابقة، لم يتم تسويتها إلا أثناء فترة الميزانية ٢٠٠٣/٢٠٠٤.

٢ - الأفراد المدنيون

الفئة	العدد المعتمد للفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥	العدد المقترح للفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦
الموظفون الدوليون	١٢٥	١٢٥
الموظفون الوطنيون	٣٠٣	٣٣٩

التوصيات بشأن الوظائف

١٢ - تحويل ٣٦ شخصا يعملون بعقود خدمات خاصة إلى موظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة (A/59/654، الجدول ٣). تشير اللجنة الاستشارية إلى طلب يتعلق بميزانية الفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥ يتمثل في تحويل ٤٥ فردا يعملون بعقود خدمات خاصة إلى موظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة. وردا على ذلك، ذكرت اللجنة في تقريرها السابق (A/58/759/Add.6، الفقرة ١٦) أنها غير مقتنعة بأن بيان الميزانية تضمن ما يكفي من تبريرات لهذا الأمر. و لم توص اللجنة حينئذ بقبول عملية التحويل هذه.

١٣ - وأُبلغت اللجنة الاستشارية أن الوظائف المقترحة التي تبرر تحويل هؤلاء الأفراد إلى موظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة هي وظائف أساسية تزود القوة بخدمات ضرورية. وعقب إعادة النظر بهذه المسألة، خفضت القوة عدد الوظائف المقترح من ٤٥ وظيفة أثناء الفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى ٣٦ وظيفة للفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦، وذلك على النحو المبين في الجدول أدناه.

	العدد المقترح للفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥	العدد المقترح للفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦	تاريخ بدء العمل بموجب عقد الخدمات الخاصة
مترجمون شفويون/تحريريون	١٦	١٦	١:١٩٧٨
			٢:١٩٨٤
			٢:١٩٨٥
			١:١٩٨٦
			٢:١٩٨٧
			١:١٩٨٨
			١:١٩٩٢
			١:١٩٩٨
			٤:٢٠٠٢
			١:٢٠٠٤
مساعدون في مجال تكنولوجيا المعلومات	٢	٢	٢:٢٠٠٢
فنيو أجهزة لاسلكية	٦	٣	٣:٢٠٠١
مساعدون في مجال الاتصالات/مشغلو لوحة التبادل الهاتفي	٦	٣	١:٢٠٠١
			٢:٢٠٠٢
مساعدو اتصال/شؤون إنسانية	١	١	١:١٩٨٠

	العدد المقترح للفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥	العدد المقترح للفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦	تاريخ بدء العمل بموجب عقد الخدمات الخاصة
سائقون/مشغلون مركبات	٦	٦	١:١٩٩٣
			٤:١٩٩٩
			١:٢٠٠٠
مهندس تصاميم (مهندس مدني)	١	١	١:٢٠٠١
ميكانيكي مركبات هندسية ثقيلة	١	١	١:١٩٩٢
مشغل شاحنة للمجاري	١	١	١:١٩٨٧
مشرف على الأعمال الهندسية	صفر	١	١:٢٠٠٠
مساعد لإزالة الألغام/مترجم شفوي	صفر	١	١:٢٠٠٢
طاه/نجار/حام/بلاّط	٥	صفر (لا تعتبر وظيفة أساسية)	–
المجموع	**٤٥**	**٣٥**	

مقارنة التكاليف	
التكلفة السنوية لـ ٣٦ فردا من المتعاقدين بعد تحويلهم إلى موظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة	٤٦٤ ٦٩٦ ١ دولارا (١٢٤ ٤٧ دولارا لكل موظف)
التكلفة السنوية لـ ٣٦ فردا من المتعاقدين لم يغير وضعهم كمتعاقدين	٥٧٦ ٠٠٠ دولار (١٦ ٠٠٠ دولار لكل عقد من عقود الخدمات الخاصة)
الزيادة في الاحتياجات من الموارد السنوية بعد تحويل ٣٦ فردا من المتعاقدين إلى موظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة	**٤٦٤ ١٢٠ ١ دولارا**

١٤ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن التكلفة السنوية لتحويل عقود هؤلاء الموظفين تبلغ نحو ثلاثة أضعاف التكلفة السنوية لتشغيل الأفراد المتعاقدين. وأوضحت الأمانة العامة، بناء على طلب اللجنة، أن اللجوء إلى الاستعانة بمصادر خارجية لن يكون قابلا للتطبيق عمليا وماليا بسبب ما يلي: (أ) لا توجد في جنوب لبنان شركات قادرة على توفير الخدمات المطلوبة؛ (ب) توجد في بيروت شركات يمكن الاستعانة بها كمصادر خارجية لتوفير هذه الخدمات، إلا أنها تمتنع بوضوح عن العمل في جنوب لبنان؛ (ج) أن أي شركة من هذه الشركات يرجح أن تفرض تكاليف عامة تعادل أو حتى تتجاوز تكلفة إدماج هؤلاء الأفراد الـ ٣٦ في ملاك الموظفين؛ (د) لقد دُرب هؤلاء الأفراد تدريبا تاما بالفعل ولن يكون توظيف عاملين جدد عبر الاستعانة بمصادر خارجية أمرا عمليا. **مع ذلك، تأسف اللجنة لعدم**

الإعراب عن الاهتمام بالتماس عطاءات أو الدعوة إلى تقديمها لبحث فرص الاستعانة بمصادر خارجية على نحو ملموس أكثر.

١٥ - وأدى هذا الأمر إلى وضع اللجنة الاستشارية في موقف صعب. إذ إن الاجراءات الميزانوية السليمة تستوجب من موظفين يشغلون وظائف ثابتة الاضطلاع بالمهام الدائمة. غير أن الأمانة العامة، على امتداد السنين، أساءت دوما استخدام ما تنص عليه اتفاقات التعاقد على أساس تقديم خدمات خاصة والتعاقد مع أفراد. وأفضى ذلك إلى نشوء عدد كبير من الحالات التي تمت معاملتها بطريقة تتنافى والأصول وبالتالي لا بد من تسويتها. ويستتبع هذا الوضع أثرا ماليا يعكس التكلفة المتراكمة الناجمة عن عدم التقيد لعدد من السنوات بالإجراءات الميزانوية السليمة.

١٦ - وتبين للجنة الاستشارية أن ما من أساس يدفع لاستنتاج أن المهام الموصوفة التي أُديت لعدد من السنوات وستكون ضرورية في المستقبل ليست مهام دائمة. وتشدد اللجنة على أن اتباع الإجراءات الميزانوية السليمة كان سيقتضي تقديم مقترحات محددة وتبريرها وذلك لكل وظيفة و/أو مهمة كلما استدعت الحاجة ذلك.وتتوقع اللجنة اتباع الإجراءات السليمة بدون أي تغيير في المستقبل. وتطلب اللجنة تضمين بيانات الميزانيات القادمة معلومات مفصلة عن طريقة تنفيذ العقود الفردية التي أبرمت، إضافة إلى أي طريقة يتوقع اتباعها لاستخدام هذا الترتيب في الفترة القادمة. وبغية وضع هذه الحالة في إطارها الصحيح والعودة إلى وضع الميزانية بشفافية، لن تعترض اللجنة على تحويل شامل لمرة واحدة. وتقدم اللجنة في تقريرها العام المزيد من التفاصيل بشأن هذه المسألة التي تؤثر، في الواقع، في عدد من البعثات، علاوة على قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي.

ملاحظات وتوصيات أخرى

١٧ - تابعت اللجنة الاستشارية طلبها الوارد في تقريرها السابق (A/58/759/Add.6، الفقرة ٢٠) بأن تتخذ قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان تدابير لتخفيض عدد موظفيها المنتدبين لأداء مهام مؤقتة في بعثات أخرى وفي المقر. وترد في الجدول أدناه مقارنة بين الموظفين المنتدبين لأداء مهام مؤقتة خلال سنتي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥. ويوضح الجدول ما يلي:

- الموظفون الدوليون: من بين ١٠٧ وظائف مشغولة في سنة ٢٠٠٥ (١١٥ في سنة ٢٠٠٤)، كان ٩٣ موظفاً أو ٨٧ في المائة (١٠٦ موظفين أو ٩٢ في المائة في سنة ٢٠٠٤) منتدبين لأداء مهام مؤقتة بعيدا عن البعثة واستعيض عنهم بموظفين مؤقتين

- الموظفون الوطنيون: من بين ٢٩٨ وظيفة مشغولة في سنة ٢٠٠٥ (٢٩٦ في سنة ٢٠٠٤)، كان ١٨ موظفا أو ٦ في المائة (٤١ موظفا أو ١٤ في المائة في سنة ٢٠٠٤) منتدبين لأداء مهام مؤقتة بعيداً عن البعثة واستعيض عنهم بموظفين مؤقتين

	الموظفون المنتدبون لأداء مهام مؤقتة	
	٢٠٠٤	٢٠٠٥
الموظفون الدوليون	١٠٦ (١ ف-٣، ١٠٥ خدمة ميدانية)	٩٣ (١ ف-٥، ١ ف-٤، ١ ف-٣، ٩٠ خدمة ميدانية)
الموظفون الوطنيون	٤١	١٨
المجموع	**١٤٧**	**١١١ (أقل من سنة ٢٠٠٤ بنسبة ٢٤ في المائة)**
		الوظائف المشغولة
الموظفون الدوليون	١١٥	١٠٧
الموظفون الوطنيون	٢٩٦	٢٩٨
المجموع	**٤١١**	**٤٠٥**

١٨ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية الانخفاض الإجمالي لعدد الموظفين المكلّفين بمهام مؤقتة بنسبة ٢٤ في المائة في سنة ٢٠٠٥. وفي حين كان معظم هذا الانخفاض في صفوف الموظفين الوطنيين، فإن التغير لم يكن ذا أهمية في عدد الموظفين الدوليين المنتدبين لأداء مهام مؤقتة في أماكن أخرى. ومع ذلك فإن اللجنة ترحب بالجهود الظاهرة الأولية التي تبذل لتخفيض عدد الموظفين المنتدبين لأداء مهام مؤقتة. وقد أوضحت القوة أن هناك طلبا على موظفيها خلال مراحل بدء عمل البعثات، باعتبارهم من الموظفين ذوي الخبرات والمهارات، وبخاصة في مجالي اللوجستيات والإدارة. بيد أنه لم يكن دائما من الممكن الاستعاضة بسرعة عن الموظفين المنتدبين لأداء مهام مؤقتة بعيدا عن القوة. وبالإضافة إلى ذلك فإن الموظفين المؤقتين الذين يستعان بهم خصيصا للحلول محل موظفين منتدبين لأداء مهام مؤقتة يحمّلون على القوة، التي تقوم كذلك بإدارة شؤونهم، أما الموظفون المنتدبون لأداء مهام مؤقتة بعيداً عن القوة فإنهم يحمّلون على البعثة المنتدبين إليها، ولكن تبقى إدارة شؤونهم مسؤولية القوة. وأشارت البعثة أيضا إلى أنه لم تحدد التكلفة الإضافية التي تتكبدها القوة في إدارة شؤون موظفي الاستعاضة، بالإضافة إلى الموظفين المنتدبين في أماكن أخرى لأداء مهام بأعمال مؤقتة. **وتعرب اللجنة عن قلقها من أن القوة وبعثات أخرى قائمة في الأسرة قد تستعمل كميدان لتدريب موظفين مخصصين لبعثات أخرى. وتلاحظ اللجنة كذلك أن نموذج الانتداب لأداء مهام مؤقتة لتوفير الموظفين للبعثات المبتدئة وغيرها من البعثات هو أغلى طريقة لتقديم الخدمة، وبخاصة في حالة الغياب المتعدد السنوات من مركز العمل الأصلي. وهناك عدد متزايد من الموظفين ذوي الخبرة الذين يتناوبون بين البعثات، وكذلك بين البعثات والمقر.**

واللجنة واثقة من أنه سيجري البحث عن نهج جديد بهدف السماح بالمزيد من المرونة عندما يتعلق الأمر بنشر هؤلاء الموظفين، لتجنب إثقال موارد الموظفين في بعثة واحدة أو بعثتين.

١٩ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن القوة لا تزال تضم عددا كبيرا من موظفي الخدمة الميدانية، الذين يصل مجموعهم إلى ٧٦ موظفا. **وتوصي اللجنة بأن تستهل القوة استعراضا لمهام موظفي الخدمة الميدانية بقصد التعرف على الوظائف التي يمكن أن يحل فيها موظفون وطنيون.**

٣ - التكاليف التشغيلية

الموزعة للفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥: ٧٠٠ ٣٧٦ ٢٠ دولار

المقترحة للفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦: ٩٠٠ ١٩٦ ٢١ دولار

السفر في مهام رسمية

٢٠ - يصل تقدير القوة للسفر في مهام رسمية للأغراض التدريبية وغير التدريبية خلال الفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦ إلى مبلغ ١٠٠ ٣٣٥ دولار، وهو انخفاض بنسبة ١٠,٩ في المائة بالنسبة إلى الفترة السابقة. وستخفض احتياجات السفر في مهام رسمية لغير التدريب إلى ١٠٠ ١٨٥ دولار، أو بنسبة ١٨ في المائة، بينما ستبقى احتياجات السفر في مهام رسمية للتدريب دون تغيير عند مبلغ ٠٠٠ ١٥٠ دولار. **وتلاحظ اللجنة الاستشارية الجهود الناجحة التي تبذلها القوة لتخفيض نفقات السفر، كما ترى من المشجع أن يزيد استعمال مرافق الاتصالات المتكاملة، مثل المؤتمرات عن طريق الفيديو، لضمان تبادل كفء وفعال للاتصالات بين الميدان والمقر كأداة لجعل صنع القرار شفافا على مستوى الإدارة والعمل.**

٢١ - وتنظر اللجنة الاستشارية بعين التقدير إلى الجهود التي تبذلها القوة لضمان تنظيم الزيارات التي يقوم بها ممثلو المقر للمنطقة بحيث يتأتى كذلك إدراج قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة. **إلا أن اللجنة توصي بأن تكفل القوة تحميل جميع جوانب هذه الزيارات على أساس تقاسم التكاليف، بما فيها رسوم النقل الجوي.**

التدريب

٢٢ - بينما تثني اللجنة الاستشارية على التخفيض الإجمالي الذي حققته القوة في نفقات السفر، فإنها تتساءل كذلك بشأن تجاوز التكاليف بمبلغ ٩٠٠ ٣٨ دولار، أو ٢٤,٩ في المائة، للسفر في مهام رسمية ذات علاقة بالتدريب خلال الفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٤. وقدمت الإدارة معلومات تبين مشاركة موظفي القوة في دورتين نظمهما مكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات. وجرت دورة تدريبية في فيينا في الفترة من ٩ إلى ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ بمشاركة ٢٢ شخصا، بمن فيهم مشارك واحد من القوة. وجرت دورة أخرى في بانكوك في الفترة من ١٠ إلى ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٤ بمشاركة ثمانية أشخاص، بمن فيهم خمسة مشاركين من القوة. ولئن كانت اللجنة تقر بقيمة التدريب، فإنها تتساءل بشأن منطقية إرسال مجموعة تتألف من خمسة من موظفي القوة لدورة واحدة خلال نفس السنة. وترى اللجنة أنه لو قامت القوة ''بتدريب مدربين'' بإرسال موظفين يمكنهم بدورهم بعد ذلك أن يعلِّموا موظفين آخرين في القوة لكان ذلك أكثر فعالية من حيث التكاليف وأكثر كفاءة. **وتشدد اللجنة على أن التدريب يجب أن يقوم على الاحتياجات التشغيلية. وتتوقع اللجنة أن تخطط البعثة في المستقبل بطريقة أفضل لتجنب إرسال مجموعات من الموظفين إلى دورة واحدة في نفس الوقت.**

٢٣ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من معلومات تكميلية قدمت إليها أن من المقرر تدريب ما مجموعه ٣٠٦ موظفين خلال الفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦. وبالمقارنة، جرى تدريب ٤٩٩ موظفا خلال الفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٤، ويفترض أن البعض شاركوا في دورات متعددة، إذ كان شغل الوظائف في القوة خلال نفس الإطار الزمني يبلغ ٤١٢ موظفا (١١٦ موظفا دوليا و ٢٩٦ موظفا محليا). وتلاحظ اللجنة أنه رغم كون القوة بعثة قائمة، فإن عددا كبيرا من الموظفين ما زالوا يتدربون. وتشير اللجنة إلى أن إدراج عدد الموظفين المدربين في قائمة ومقارنتها بعدد الموظفين الذين غادروا البعثة أو نقلوا منذ تدريبهم سيؤدي دون شك إلى حساب بعض الأشخاص مرتين على الأقل، باعتبار أن بعضهم شارك في أكثر من دورة واحدة. وتلاحظ اللجنة كذلك أن وجود ثلاث محطات ساتلية يعد فرصة جيدة لكي توفر البعثة التدريب التقني العملي في القوة بدلا من إرسال الموظفين من أجل هذا التدريب إلى قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات. وتلاحظ اللجنة أيضا أن بعض التدريب يمكن أن يجرى بالاتصال المباشر أو عبر المؤتمر عن طريق الفيديو. **وتوصي اللجنة بأن تستمر القوة في البحث عن فرص لإجراء المزيد من التدريب في الموقع في مقرها. وتلاحظ اللجنة أنه، في الفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦، سيجري تدريب عدد أقل من الموظفين وأنه، كما أوصي بذلك في تقريرها السابق (A/58/759/Add.6، الفقرتان ٢٤ و ٢٥)، أُدرجت النواتج ومؤشرات**

الإنجاز في جدول احتياجات التدريب. وتتوقع اللجنة من القوة، في جهودها المستمرة، مطابقة برنامج التدريب مع الاحتياج التشغيلي الفعلي للبعثة.

المرافق والهياكل الأساسية

٢٤ - تقر اللجنة الاستشارية بالاتجاه الإجمالي الإيجابي لتخفيض الموجودات. وتلاحظ اللجنة أيضا تقلبات في مستويات بعض الموجودات من المعدات، تدل على تراكم فائض في المعدات مع مرور الوقت. وتلبية لطلب اللجنة، أُخبرت بأن القوة نجحت في تخفيض قيمة موجوداتها من ١٣١ مليون دولار إلى ٧٩,٦ مليون دولار. وتثني اللجنة على التقدم الكبير الذي أحرزته القوة في التعرف على المعدات العتيقة. وتلبية لطلب اللجنة، تلقت جدولا مفصلا يدل على أن نسبة الحواسيب المكتبية والحواسيب المحمولة مطابقة للنسب المعيارية. **غير أن اللجنة تطلب إلى البعثة أن تستمر في رصد ومراقبة ما تملكه من معدات حاسوبية لكفالة أن تكون متماشية مع النسب الموحدة.**

٢٥ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه رغم أن زيادات متوقعة في الموجودات ورادة في المعلومات التكميلية التي قدمت إليها، فإن بنود الميزانية المقترحة لا تتضمن أي توضيحات مرجعية ذات صلة. **وترجو اللجنة أن تقدّم في العروض المستقبلية شروح توضيحية للجداول.**

النقل البري

٢٦ - تلاحظ اللجنة الاستشارية تحقيق وفورات بلغت ١ ٠١٩ ١٠٠ دولار، أو ٦٣,٩ في المائة، تحت بند الإصلاحات والصيانة في الفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٤. وكان الرصيد غير المنفق ناتجا في المقام الأول عن تحويل ست ناقلات جند مصفحة من نوع SISU إلى قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في الفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥. وتلبية لطلب اللجنة، تلقت معلومات بشأن ناقلات الجند المصفحة المملوكة للأمم المتحدة والموجودة لدى القوة. والعدد الإجمالي لناقلات الجند المصفحة المخطط للقوة هو ٥٠ في الفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦. وشرحت الأمانة العامة أن الحصول على ناقلات الجند المصفحة تم بموجب المنهجية القديمة لتسديد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات، ومن ثم تعتبر معدات مملوكة للأمم المتحدة (انظر التوزيع المفصّل في الجدول الوارد أدناه).

	نوع ناقلات الجند المصفحة	
	SISU	*VAB*
بداية موجودات المعدات المملوكة للأمم المتحدة	٤٨	٢٣
لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في الفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥	(٦)	–
مشطوبة/متخلّص منها في الفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥	–	(١٥)
المجموع الفرعي	**٤٢**	**٨**
المجموع في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥: ٥٠		

٢٧ - وترحب اللجنة الاستشارية باتفاق الاشتراك في صيانة ناقلات الجند المصفحة الذي أبرم بين قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وتثق بأنه سيؤخذ في الاعتبار كما ينبغي ضمن أفضل الممارسات التي يحتمل تطبيقها في مناطق أخرى فيها عمليات متعددة لحفظ السلام. وفي ضوء ذلك، تشير اللجنة إلى أن القوة بعثة يوجد بها عدد كبير من ناقلات الجنود المصفحة المملوكة للأمم المتحدة، التي اقتنيت بموجب المنهجية القديمة لتسديد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات. **وينتاب اللجنة القلق من أن تكون تكاليف المعدات القديمة مفرطة في الارتفاع. ويجب إعادة النظر في فعالية استعمال هذه المركبات من حيث التكاليف كمسألة ذات أولوية.**

الوقود والزيوت ومواد التشحيم

٢٨ - تقدر ميزانية الوقود والزيوت ومواد التشحيم تحت: (أ) المرافق والهياكل الأساسية بمبلغ ٥٠٠ ٦٩١ ٢ دولار، أي بزيادة ٥٠,٨ في المائة (٢٠٠ ٩٠٧ دولار) مقارنة بالفترة السابقة؛ (ب) في بند النقل البري بمبلغ ٣٠٠ ٣١١ ١ دولار، أي بزيادة ٤٣,٥ في المائة (٤٠٠ ٣٩٧ دولار)؛ (ج) في بند النقل الجوي بمبلغ ٠٠٠ ١٥٤ دولار، أي بزيادة ٤٠ في المائة (٠٠٠ ٤٤ دولار). وتقدر الاحتياجات الإضافية من الوقود والزيوت ومواد التشحيم بمبلغ ٦٠٠ ٣٤٨ ١ دولار بالمقارنة بالفترة السابقة. وقد أخبرت القوة اللجنة الاستشارية أن أسعار الوقود ارتفعت كثيرا. وخلال الفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥، حدد سعر النفط في الميزانية بـ ٢٧ سنتا للتر الواحد، ولكنه ارتفع منذ ذلك الحين إلى ٤٢,٢ سنتا. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن تقدير ميزانية القوة يعكس توقعا للمزيد من التقلبات في سعر الوقود خلال الفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦.

خامسا – استنتاجات اللجنة الاستشارية

٢٩ – ترد في الفقرة ١٨ من تقرير الأداء (A/59/626) الإجراءات التي يجب أن تتخذها الجمعية العامة بخصوص تمويل القوة للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. **وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يقيد الرصيد غير المثقل البالغ ٠٠٠ ١٠٤ دولار، وكذلك إيرادات وتسويات أخرى بمبلغ ٠٠٠ ٣٥٩ ٨ دولار، لحساب الدول الأعضاء بطريقة تحددها الجمعية العامة.**

٣٠ – وترد في الفقرة ٢٢ من الميزانية المقترحة (A/59/654) الإجراءات التي يجب أن تتخذها الجمعية العامة بخصوص تمويل القوة للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. **ونظرا للتعليقات الواردة أعلاه، توصي اللجنة الاستشارية بقبول اقتراحات الأمين العام المتعلقة بقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.**

الوثائق

- تقرير الأداء عن ميزانية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ (A/59/626)
- الميزانية المقترحة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ (A/59/654)
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن تقرير الأداء المالي عن الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ والميزانية المقترحة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان عن الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (A/58/759/Add.6)
- قرارا الجمعية العامة ٣٢٥/٥٧ و ٣٠٧/٥٨ بشأن تمويل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان
- تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (S/2004/36)
- قرار مجلس الأمن ١٥٨٣ (٢٠٠٤)